المملكة المغربية
رئيس الحكومة

الجلسة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة

(المادة 100 من الدستور)

مجلس المستشارين

الثلاثاء 24 صفر 1439 (14 نونبر 2017)

جواب الدكتور سعد الدين العثماني

رئيس الحكومة

السؤال المحوري الثاني

استراتيجية الحكومة في مجال تنزيل وتقوية اللاتركيز الإداري لمواكبة الجهوية المتقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين؛ **السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم، السيدات والسادة المستشارين المحترمين،**

أود في البداية أن أشكر السيدات والسادة المستشارين المحترمين على تفضلهم بطرح موضوع استراتيجية الحكومة في مجال تنزيل اللاتركيز الإداري لمواكبة الجهوية المتقدمة، وهو موضوع لا تخفى أهميته الخاصة بالنظر إلى كون اللاتمركز الإداري يعد لبنة أساسية في استكمال البناء الديموقراطي ببلادنا، والذي تضطلع فيه الجهوية المتقدمة بدور مركزي باعتبارها رافعة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمستدامة.

ولا تخفى عليكم مدى العناية السامية التي يوليها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله لتفعيل الجهوية المتقدمة واللاتمركز الإداري ،حيث دعا جلالته في خطابه السامي بمناسبة افتتاح الدورة لأولى من السنة التشريعية الحالية إلى استكمال تفعيل الجهوية المتقدمة وإخراج ميثاق متقدم للاتمركز الإداري، وتحديد برنامج زمني دقيق لتطبيقه.

وفي هذا الإطار، فقد أولت الحكومة أهمية استراتيجية لهذا الإصلاح النوعي والمهيكل، حيث جعلت اعتماد ميثاق اللاتمركز الإداري وتنزيله أحد التزاماتها الرئيسية بمقتضى البرنامج الحكومي، وذلك في إطار تنزيل الجهوية المتقدمة وتكريس الحكامة الترابية، وهو الميثاق الذي تنكب الحكومة على إعداده حاليا في أفق إصداره قبل متم السنة الجارية بحول الله .

وبالموازاة مع ذلك، فقد حرصت الحكومة منذ تنصيبها، وفي إطار تنزيل ورش الجهوية المتقدمة، على استكمال المراسيم التطبيقية للقوانين التنظيمية المتعلقة بالجهات والجماعات الترابية الأخرى وتعميم الدوريات التفسيرية والدلائل التوجيهية التي همت المجالات القانونية والمالية والتقنية للجهات والجماعات الترابية الأخرى، وكذا آليات إعداد برامجها التنموية والنظام الأساسي لمنتخبيها، وذلك حتى يتسنى توفير الإطار الملائم لهذه الجماعات

الترابية، سواء مع الإدارة المركزية أو مع مصالحها اللاممركزة التي سيتم تمكينها من اختصاصات فعلية في إطار ميثاق اللاتمركز الإداري.

وتتوخى الحكومة من خلال اعتماد مشروع ميثاق اللاتمركز الإداري إحداث قطيعة حقيقية مع نظام المركزية من خلال الحد من تمركز اتخاذ القرار على مستوى الإدارات المركزية وحصر نشاطها في الوظائف الاستراتيجية المتمثلة في بلورة تصور السياسات العمومية، مع ترك تنفيذها وتنزيلها على المستوى الترابي إلى المصالح اللاممركزة .

أولا-المبادئ الموجهة للاتمركز الإداري

يروم اللاتمركز الإداري تخويل السلط والوسائل وقدرة المبادرة لفائدة المصالح اللاممركزة لتحقيق الفعالية والنجاعة في تنفيذ السياسات العمومية المقررة على المستوى المركزي، ولضمان الإنصاف في التغطية الترابية لتقريب الخدمات من المرتفقين والمتدخلين المحليين.

وتتمثل المبادئ الموجهة لمشروع للاتمركز الإداري فيما يلي:

- ✓ تبويء الجهة مركز الصدارة في تمثيل الإدارة المركزية على المستوى الترابي، وفي إقامة العلاقات بين الإدارة المركزية ومصالحها اللاممركزة، اعتبارا لكون المستوى الجهوي يمثل الإطار الملائم لانسجام والتقائية السياسات والبرامج العمومية لمختلف القطاعات، وكذا للمواكبة والمساعدة التقنية لفائدة الجماعات الترابية، لاسيما الجهة.

  وهنا أود التأكيد بأن هذا الأمر يمثل اختيارا سياسيا حيويا بالنسبة لتعزيز ورش الجهوية المتقدمة التي تنشدها بلادنا، حيث سيتم الانتقال من الصيغة التي كان فيها مستوى العمالات والأقاليم يشكل محور تجميع الاختصاصات اللامتمركزة، إلى صيغة متقدمة تخول الجهة مركز الصدارة في تنسيق الاختصاصات اللامتمركزة لمصالح الدولة.

- ✓ توضيح أدوار الإدارات المركزية التي يجب أن تنحصر في بلورة التصور وتأطير السياسات والبرامج العمومية على المستوى الوطني

وتقييم وتتبع نجاعة أداء المصالح اللاممركزة، وكذا إعداد النصوص القانونية والتنظيمية، مع تخويل المصالح اللاممركزة اختصاص تنفيذ السياسات العمومية وإنجاز المشاريع والبرامج، وكذا تقديم المساعدة والدعم التقني للجماعات الترابية؛

- ✓ تنسيق أنشطة المصالح اللاممركزة من خلال إحداث إدارات جهوية مشتركة وقوية تكون قادرة على إنجاز المشاريع الجهوية التي تستوجب تدخل عدة مصالح وزارية متواجدة على المستوى الترابي بما يحقق وحدة تدخل الدولة على المستوى الجهوي؛

ثانيا-أهم مضامين مشروع ميثاق اللاتمركز الإداري

يقوم مشروع ميثاق اللاتمركز الإداري على وضع منظور جديد لتدخل الدولة على المستوى الترابي، ولا سيما من خلال إعادة تنظيم المصالح اللاممركزة للدولة ونقل الاختصاصات إليها، وكذا وتنسيق تدخل الدولة على المستوى الترابي .

1-إعادة تنظيم المصالح اللاممركزة للدولة ونقل الاختصاصات إليها:

ترتكز إعادة تنظيم مصالح الدولة على المستوى الترابي على فكرة تعزيز إدارة جهوية قوية باختصاصاتها ووسائلها ومواردها، وتدارك نقائص المرسومين السابقين لسنة 1993 و2005، واللذان لم يمكن تطبيقهما من تنزيل لاتمركز حقيقي لإدارة الدولة بما يحقق توزيعا متوازنا للاختصاصات والوسائل بين الإدارات المركزية للدولة ومصالحها اللاممركزة.

وفي هذا الإطار، يروم المنظور المتقدم للاتمركز الإداري ضمان تنسيق أنشطة مختلف المصالح اللاممركزة على المستوى الترابي، من خلال اعتماد هيكلة يشكل مستوى الجهة فيها مركز الصدارة في تمثيل الإدارة المركزية على المستوى الترابي، حيث تتألف تمثيليات الإدارة المركزية، على المستوى الجهوي، من مديريات جهوية قطاعية ومديريات جهوية بين وزارية يراعى في إحداثها تكامل وانسجام المهام القطاعية وعقلنة الموارد وفعالية أداء

المصالح اللاممركزة على المستوى الجهوي، مع تخويل هذه التمثيليات جملة من الاختصاصات المهمة تتمثل فيما يلي:

- المساهمة في إعداد "برنامج عمل" الدولة على المستوى الجهوي، تحت إشراف والي الجهة،
- التنشيط والإشراف على أنشطة المصالح اللاممركزة على مستوى العمالات والأقاليم،
- مواكبة الجماعات الترابية، لاسيما الجهة، في إعداد برنامج التنمية الجهوية والتصميم الجهوي لإعداد التراب، بتكامل وانسجام مع برنامج عمل الدولة على المستوى الجهوي،
- تدعيم علاقات الشراكة بين الدولة والجماعات الترابية في مختلف مجالات التنمية الجهوية.

هذا، بالإضافة إلى المصالح اللاممركزة على صعيد العمالة أو الإقليم التي تتولى تنفيذ السياسات والبرامج العمومية الحكومية، مع تقديم الدعم والمساعدة اللازمة لفائدة الجماعات الترابية وهيآتها.

وجدير بالذكر في هذا الصدد أن مشروع ميثاق اللاتمركز الإداري يمنح لرؤساء المصالح اللاممركزة صلاحية اتخاذ القرارات الإدارية الفردية التي تدخل في نطاق الاختصاصات المخولة لهم بمقتضى القوانين والأنظمة الجاري بها العمل، باستثناء تلك التي لا يمكن تفويضها لهم بموجب مقتضيات تشريعية أوتنظيمية، وهذا توجه مهم سيمكن من تفويض جزء مهم من اختصاصات الإدارة المركزية إلى المصالح اللاممركزة بما يمكن من تخفيف العبء عن المصالح المركزية التي لن يبقى من اختصاصها إصدار مثل هذه القرارات.

2-تنسيق التدخل الترابي للدولة:

تقتضي فعالية تدخل الدولة على المستوى الترابي تتبع تنزيل مشروع اللاتمركز الإداري على المستوى المركزي، من جهة، وتنسيق عمل المصالح اللاممركزة على المستوى الترابي، من جهة أخرى. ومن أجل

بلوغ هذه الغاية، فقد نص مشروع الميثاق على إحداث لجنة وزارية للالتمركز الإداري لدى رئيس الحكومة، ولجنة للتدبير الجهوي لدى والي الجهة.

أ- اللجنة الوزارية للالتمركز الإداري:

نص مشروع الميثاق على إحداث لجنة وزارية للالتمركز الإداري لدى رئيس الحكومة، تناط بها مهمة اقتراح التوجهات العامة للسياسة الحكومية في مجال اللالتمركز الإداري، والسهر على تتبع تنفيذها وتقييم نتائجها.

ويناط بهذه اللجنة، التي تضم في عضويتها كلا من السلطة الحكومية المكلفة بالداخلية، والمالية، والوظيفة العمومية، فضلا عن السلطات الحكومية القطاعية المعنية، على الخصوص، المهام التالية:

- اقتراح كافة التدابير الكفيلة بالرفع من فعالية ونجاعة أداء المصالح اللاممركزة ،
- إبداء الرأي في عملية نقل الاختصاصات والوسائل إلى المصالح اللاممركزة، وفي تجميع المصالح اللاممركزة على المستوى الجهوي وتحديد قائمة المديريات الجهوية والمديريات الجهوية بين الوزارية، وتقييم الحصيلة السنوية لسياسة اللاتمركز الإداري.

ب- لجنة التدبير الجهوي

في إطار تنسيق عمل المصالح اللاممركزة على المستوى الجهوي ينص مشروع ميثاق اللاتمركز على إحداث لجنة للتدبير الجهوي لدى والي الجهة تضم في عضويتها كلا من عمال العمالات والأقاليم التابعة للنفوذ الترابي للجهة ،ورؤساء المصالح اللاممركزة والخازن الجهوي ،والكاتب العام للشؤون الجهوية، والكاتب العام للعمالة أو الإقليم مقر الجهة .

وتناط بهذه اللجنة المهام التالية:

- السهر على ضمان انسجام والتقائية أنشطة المصالح اللاممركزة على المستوى الجهوي؛

- وضع برنامج عمل الدولة على المستوى الجهوي وفق مقاربة تشاركية فيما يخص تحديد الأولويات وبرمجة الاعتمادات، وتتبع إنجازه وتقييمه؛
- إبداء الرأي حول مشاريع السياسات والبرامج العمومية للدولة على المستوى الجهوي؛
- دراسة وإعداد عقود-برامج ذات الطابع الجهوي التي تربط الدولة بالجماعات الترابية، لا سيما الجهة.

ثالثا: التدابير المصاحبة لتنزيل مشروع اللاتمركز الإداري

في إطار مواكبة تنزيل مشروع اللاتمركز الإداري ،ستعمل الحكومة على تمكين المصالح اللاممركزة من الموارد البشرية والمالية الضرورية لتمكينها من ممارسة اختصاصاتها الموسعة على النحو الأمثل، مع تعزيز التدبير اللامتمركز لهذه الموارد.

1-التدبير اللامتمركز للموارد البشرية

من المعلوم أن مواكبة تنزيل اللاتمركز الإدري، يحتاج، بالموازاة مع نقل الاختصاصات إلى المصالح اللاممركزة، إلى تمكين هذه الأخيرة من موارد بشرية مؤهلة وعلى درجة من الكفاءة والخبرة والمهنية، قادرة على تدبير الشأن المحلي وتحقيق أهداف التنمية الجهوية، سواء فيما يتعلق بالاستجابة لحاجيات المواطنين في الحصول على خدمات عمومية منتظمة وجيدة، أو بتصور وتنفيذ الاستثمارات ذات القيمة المضافة على الصعيد الترابي.

وهو ما تحرص الحكومة على تنفيذه من خلال توزيع الموظفين والأعوان بين الإدارة المركزية ومصالحها اللاممركزة على المستوى الجهوي والإقليمي بما يضمن بشكل معقلن الاستجابة لحاجيات هذه المصالح، مع تخويل المصالح اللاممكزة لمختلف القطاعات الوزارية صلاحيات تدبير الموارد البشرية المعنية سواء فيما يتعلق بوضعيتها الإدارية أو فيما يخص حاجياتها إلى التأهيل والتكوين المستمر.

2-التدبير اللامتمركز لميزانية الدولة

إن تخويل المصالح اللاممركزة اختصاصات واسعة في مجال تنزيل السياسات والبرامج العمومية على المستوى الترابي يقتضي، بالضرورة ،تعزيز التدبير اللامتمركز لميزانية الدولة، من خلال منح صلاحيات أوسع للمديرين الجهويين والإقليميين فيما يتعلق بتنفيذ الميزانية وإحداث ميزانيات جهوية على أساس البرامج، يكون فيها المدراء الجهويون آمرين مساعدين بالصرف، مع تعزيز آليات المراقبة البعدية لتنفيذ هذه الميزانيات.

وختاما لا يفوتني التأكيد على أن الحكومة عاقدة العزم على مواصلة تنزيل اللاتمركز الإداري من أجل مواكبة ورش الجهوية المتقدمة الذي انخرطت فيه بلادنا، باعتباره خيارا لا رجعة فيه، وبوصفه الإطار الأنسب لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمستدامة التي تنشدها بلادنا في ظل القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

والله ولي التوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.